

أعلن الأنبا يوانس سكرتير البابا شنودة الثالث أن الكنائس المصرية وافقت على عدم المساس بالمادة الثانية من الدستور والتي تنص أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول للتشريع.
وقال الأنبا يوانس: "الاجتماع الذي جمع البابا بممثلي الكنائس المصرية رفض التطرق لتلك الإشكالية لعدم إغضاب الأغلبية المسلمة في مصر ، وفضل التأكيد على مدنية الدولة واحترام المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقط".

وبحسب صحيفة المصريون فقد تمخض هذا اللقاء الذي عقد مساء الخميس الماضي عن بيان موقع من قيادات الكنائس المصرية كان نصه: "اجتمعنا نحن رؤساء وممثلو الطوائف المسيحية مصر في ضيافة قداسة البابا شنودة الثالث بالمقر البابوي بالأنبا رويس بالقاهرة واتفق الجميع على تأكيد تأييدنا لثورة 25 يناير 2011 والتي بدأت صفحة جديدة في تاريخ مصر ومساندة لجيشنا الباسل والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والدعوى إلى دولة مدنية ديمقراطية ذات دستور يحقق المواطنة كاملة والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية وآمال الشعب لكل فئاته".
وأضاف البيان: "نحن نحث أبناء شعب مصر العظيم أن يقوموا بواجبهم الوطني من خلال مشاركتهم الإيجابية الفعالة للحياة السياسية ومساهمتهما في بناء مصر المستقبل والتي تضم جميع أبناء هذا الوطن العزيز، ونحن نذكر بالفخر أولئك الذين سالت دماؤهم في سبيل وطننا المفدي ، ونعزي جميع ذويهم ، كما نلتمس الشفاء للجرحى الأعزاء ، ونرفع صلواتنا لله ليحفظ مصرنا العزيزة ويكمل مسيرتها بسلام"
ويرى مراقبون أن هذا التحول أتى بعد توتر علاقة الكنيسة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة - الذي يدير البلاد بعد خلع الرئيس مبارك - حينما قام رهبان الأنبا بيشوي بالتعرض للقوات المسلحة وعدم الانصياع لأوامره بخصوص هدم دير غير قانوني للدير بما يشكل اعتداء على أراضي الدولة

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 26/02/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com